

**قراءة سوسيولوجية في تداعيات تبلور الجريمة
في المجتمع الجزائري بين العوامل وطرق الوقاية**

**A Sociological reading of the repercussions of the
crystallization of crime in Algerian Society between
factors and methods of prevention**

بودراع راضية، جامعة قسنطينة 02
Radia.boudra@univ-constantine2.dz

لموي دونيا*، جامعة قسنطينة 02
Dounia.lemoui@univ-constantine2.dz

تاريخ القبول: 2024/12/01

تاريخ الاستلام: 2024/10/25

ملخص:

استهدفت هذه الورقة البحثية تقديم قراءة سوسيولوجية حول ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري بين العوامل المحفزة لحدوثها وطرق الوقاية منها، وبغية تحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإحاطة بجملة من الوقائع ذات الصلة، وكذا الاستعانة ببعض الإحصائيات المتاحة حول الظاهرة؛ أين تم تسليط الضوء على أكثر العوامل تدخلا في حدوث الفعل الإجرامي في المجتمع بصفة عامة انطلاقا مما أتت به عديد الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع، بدءا بأثر التمدن وانعكاساته على مستوى العلاقات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي؛ فالأثر الذي تخلفه الحركة السكانية والتمايز في العادات والتقاليد والرموز والمعايير والمستوى الثقافي بين المناطق وما ينجر عنه من صراع للقواعد والأدوار، إلى جانب مشكلة ضعف وسائل الضبط الاجتماعي والتباين في المستوى الاقتصادي، وكذا الأداء الغير مجدي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية وما ينجم عنه من انحلال أخلاقي وانحراف

* المؤلف المراسل

عن المعايير والقيم العامة للمجتمع، وقد أفضت نتائج الدراسة في مجملها للكشف عن حجم ونوع الجرائم المسجلة ودوافع وخلفيات ارتكابها؛ أين تم حصر مختلف الجرائم المسجلة في أربع أصناف اعتمادا على طبيعة الأسباب المفضية لارتكابها.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، البيئة الاجتماعية.

Abstract:

This paper aimed to provide a sociological reading about the phenomenon of crime in Algerian society between the factors motivating its occurrence And Methods of prevention, and in order to achieve this goal, the study relied on the descriptive analytical approach by taking note of a number of relevant facts, as well as using some available statistics on the phenomenon; Where were the most highlighted factors Enteraint occurrence of the criminal act in Society in general, based on the many studies and researches on this subject, starting with the impact of urbanization and its repercussions on the level of social relations and social cohesion; The impact left by the population movement and the differentiation in customs, traditions, symbols, standards and the cultural level between regions and the resulting conflict of rules and roles, in addition to the problem of weak means of social control and the discrepancy in the economic level, as well as the useless performance of the institutions of socialization and the resulting moral decay and deviation from The general standards and values of society, and the results of the study as a whole revealed the size and type of recorded crimes and the motives and backgrounds for their commission; The various recorded crimes were classified into four categories, depending on the nature of the reasons leading to their commission.

Keywords: Crime, institutions of socialization, social environment

مقدمة:

تؤشر الجريمة في أبعادها الحقيقية إلى وجود خلل معين داخل البناء الاجتماعي والذي غالبا ما يرتبط بوجود تغيرات مختلفة في المجتمع سواء كانت سكانية، اقتصادية، سياسية، ثقافية، دينية، قيمية... إلخ، وتبعاً للأحداث المتنوعة التي عرفها المجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة فقد طرأت عليه عديد التحولات سيما ما تعلق بالمناحي المعيشية، والفكرية والقيمية وغيرها، والتي كان لها انعكاسات سلبية على المشهد الأمني لحياة المواطن.

ونظرا لخطورة هذا الموضوع وأهميته بالنسبة لحياة المواطن بمختلف شرائحه وفئاته فقد استدعت الضرورة التوقف عنده بشيء من التحليل والتفسير بغية الوقوف على عدد من العوامل المحفزة على استفحال هذه الظاهرة والتوقف عند بعض الطرق والأساليب الممكنة لمحاربتها والحد من انتشارها، وقد تمت مناقشة هذا الموضوع انطلاقاً من تساؤل مفاده:

ما هي العوامل المحفزة على تبلور الجريمة وارتكابها في المجتمع الجزائري؟
وفرضية بحث مفادها:

تتباين العوامل المحفزة لتبلور الجريمة وارتكابها في المجتمع الجزائري بين العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية.

وقد استندت هذه الورقة البحثية في تحليلها لهذه الظاهرة إلى المنطلقات العلمية لمختلف المدارس والاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي، سواء البيولوجية منها أم النفسية، أم الاقتصادية، وكذا الإيكولوجية، وغيرها من الاتجاهات العلمية.

أولاً: ضبط المفاهيم.

1. تعريف الجريمة:

أخذت الجريمة حيزاً كبيراً من اهتمام المفكرين الاجتماعيين والمصلحين ورجال الدين عبر تاريخ البشرية؛ حيث قدم المفكرون عديد التفسيرات حول ظاهرة الجريمة، أين أسندها قدماء الفلاسفة البابليون والآشوريون والهنود والصينيون

إلى علاقة الإنسان بالنجوم وتأثير ذلك على السلوك، في حين ذهب البعض إلى القول بأن الجريمة عبارة عن استعداد غريزي.

وقد عرف "إ. دوركايم" الجريمة بأنها: "كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة؛ أي الخروج عن عرف الجماعة وقواعدها وأحكامها.

وتنص التعاريف القانونية للجريمة على أنها سلوك يحرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير احترازي كما أشار إليه "محمد نجيب حسني" الذي عرفها بأنها: "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون لها عقوبة أو تدبيرا احترازيا".

وتعرف الجريمة في الإسلام بأنها: "إتيان فعل محرم أو معاقب على فعله أو ترك فعل واجب معاقب على تركه

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة بما كان فقد سخرت علوم وتخصصات بأسرها لأجل دراستها طمعا في الحد من انتشارها، على غرار علم اجتماع الجريمة الذي ظهر خلال القرن التاسع عشر (ق 19 م)، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بكل من علم الاجتماع العام، وعلم النفس، والإحصاء، والقانون، والفلسفة، وعلم الأخلاق، هذا العلم الذي وقف وراء ظهوره ارتفاع نسب الجرائم في المناطق الحضرية والمدن الكبيرة، والذي يعرف على أنه: "علم السلوك الإجرامي من حيث مظاهره وأسبابه وآثاره القريبة والبعيدة" (محمد الحسن، 2008، صفحة 15)

2. أنواع الجرائم:

تأخذ الجرائم أشكالا وأنواعا مختلفة حتى أن هذا الاختلاف يرتبط في صفته بنوع المنطقة وطبيعتها وخصائصها؛ حيث تشير الدراسات إلى وجود تباين واختلاف في نوعية الجرائم بين تلك التي تقع في المناطق الحضرية والأخرى التي تُرتكب في المناطق الريفية، وقد أرجع العلماء هذا الاختلاف إلى عدة عوامل سيتم التطرق إليها لاحقا.

وعلى العموم فإن الجرائم الإلكترونية تعد من بين أكثر الجرائم انتشارا في العصر الحالي على اختلاف أنواعها كجرائم الاعتداء على الأموال من خلال التعامل المصرفي الإلكتروني، جرائم التجسس المتعلقة بالأمن القومي (نشاط إبراهيم، 2009، صفحة 129)، وجرائم انتهاك الخصوصية والحرمات، جرائم

السراقات، القتل، الاختطاف، وغيرها، وقد لوحظ أن أكثر الجرائم انتشارا في المناطق الحضرية حسب ما ذهب إليه العلماء أمثال "طوبياس Tobias" هي تلك المتعلقة بالتعدي على الممتلكات والتي ترجع أسبابها إلى فشل النظام الاجتماعي الإقتصادي في التكيف بسرعة مع الانفجار الديموغرافي، إلا أن هذه النظرة لا تصلح في جميع الأحوال ولا تنطبق على جميع الحالات، ذلك أن الكثير من الجرائم ترجع أسبابها إلى الرفاهية والبذخ كما ذهب إليه "لومبروز" عندما قال: "إن الذي يزعم أن الجريمة هي دائما من نتاج الفقر، يكون قد أهمل الجانب الآخر من المشكلة المتمثل في أن الجريمة هي نتاج الثروة" (مانع، 1996، صفحة 46)، حيث أن للرخاء الإقتصادي عديد الآثار السيئة على المستوى الأخلاقي؛ إذ ينمي رغبات جديدة في الحصول على الماديات وإشباع الشهوات، وظهور الإنحراف الأخلاقي والجريمة خصوصا لدى الأطفال. وتصنف الجرائم إلى:

- أ. جرائم إقتصادية: تنشأ عادة نتيجة الفقر ومن أمثلتها: السرقة، تبييض الأموال، الجرائم المالية.
- ب. جرائم سياسية: غرضها تصفية أحد أطراف السلطة.
- ت. جرائم اجتماعية: متعلقة أساسا بتدهور الأوضاع المعيشية ومستوى الوعي الاجتماعي، من مؤشراتنا "تفشي البطالة، الأمية، التخلف، الفقر، المرض ...، وينجم عنها جرائم مختلفة كتعاطي المخدرات، الهجرة غير الشرعية ... إلخ.

ثانيا: العوامل المؤثرة في ارتكاب الفعل الإجرامي.

1- تأثير العوامل البيئية على ارتكاب الجريمة:

تشكل الظروف المحيطة بالفرد عاملا محوريا في انحراف سلوكه وارتكابه للفعل الإجرامي، ومن بين أهم مسببات هذا الأخير نميز ما يلي:

- **مظاهر التغير الاجتماعي**: أين يؤثر ظهور بنى جديدة وأنماط مغايرة للعيش على مستوى الحياة الاجتماعية بشكل عام، وهذا ما ذهب إليه "ابن خلدون" في دراسته للتغير الاجتماعي في "نظرية الدولة"، أين أجرى مقارنة بين خصائص الحياة الاجتماعية في المدينة والريف مركزا في ذلك على عامل التماسك الاجتماعي الذي يظهر بقوة في المجتمع الريفي، بينما يبدأ هذا العنصر في الاندثار كلما اتجه المجتمع نحو التمدن والتحضر، أيم يقل التماسك الاجتماعي ويبرز

محله التفكك الاجتماعي، والذي يكون سببا في انهيار الدولة أو المجتمع (ابن خلدون، 1978، صفحة 129)، فاضمحلال مستوى التكافل والتعاقد الاجتماعي لدى سكان المدن يؤدي إلى تغلب مظاهر النزعة الفردية والمصلحة والأنانية في علاقاتهم مع الآخرين، وهذا ما أكدته الإغريق والرومان الذين أثنوا على وجود الشرور والجرائم في المدن أكثر منها في الأرياف.

✓ عدم وضوح المعيار خاصة عندما يكون هذا الأخير شيئا مفهوما مختلفا بالنسبة للأفراد.

✓ التمايز في العادات والسمات والرموز المستعملة. عدم الترحيب بسكان مناطق ما حين انتقالهم للعيش في مناطق أخرى، إما بسبب اختلاف المستوى الثقافي، أو لاختلاف القيم والعادات والتقاليد التي لا تتفق مع ما هو سائد في تلك المناطق.

✓ إلى جانب الوضع الإقتصادي المادي المنخفض لهؤلاء الأشخاص كذلك (غيث، صفحة 121)، حيث تكون العوامل المادية بمثابة مؤثر رئيسي للجريمة، وهذا ما أكدته الهولندي "ويليم بونكير" عندما درس الصلة بين الظروف الإقتصادية التي يعيشها المجتمع في علاقتها بجريمة القتل؛ والتي كان مردها إلى العوامل الإقتصادية (محمد الحسن، 2008، صفحة 126)

✓ ضعف وسائل الضبط الاجتماعي الداخلية والخارجية بحيث تكون ضعيفة إلى درجة أن الفرد لا يخشاها ولا يخاف منها، ما يؤدي إلى اندفاعه لارتكاب الجرائم والموبقات والانحراف، ويأتي على رأس ذلك جريمة القتل (محمد الحسن، 2008، صفحة 122).

✓ الحركة السكانية وضعف الروابط الشخصية في المناطق الحضرية؛ حيث تتسم علاقات سكان المدن بالسطحية نتيجة كثرة المعارف والأشخاص المحيطين بهم، إلى جانب كثرة انشغالاتهم ...، فكلها عوامل مؤثرة على مستوى الجريمة، فضعف العلاقات الودية مثلا يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي التقليدي الذي تمارسه العشيرة المحلية والأقارب والجيران في المناطق الريفية، ما يؤدي إلى وقوع العديد من الجرائم دون تبليغها، فرقابة الجمهور تعد عنصرا مهما جدا في تخفيض حجم الجريمة في منطقة ما.

- ✓ صراع القواعد والأدوار الاجتماعية فنظرا لاختلاف أنماط العيش في المناطق الحضرية عن تلك التي نجدها في الأرياف من حيث القيم والاهتمامات والمستوى الثقافي عموما تتولد صراعات فكرية وعصبية بين الأفراد والجماعات سيما في حال نزوح أهل الريف إلى المدينة.
- ✓ طغيان النظرة المادية التي جعلت الأفراد يسلكون سلوكات غير شرعية في سبيل الحصول على النقود والثروة التي يحسّون بها مظهرهم الاجتماعي ويتمكنون عن طريقها من مسيطرة ومجاراة الطبقات الثرية أو البورجوازية في المجتمع، حيث أن القنوات الشرعية والقانونية غير متاحة لديهم كما أشار إليه "مارتون 1964"، ما جعل جرائم السرقات والتعدي على الممتلكات ينتشر بصورة أعلى في المناطق الحضرية من ذلك الذي يتم تسجيله في المناطق الريفية.
- ✓ إفراط الآباء في تدليل أبنائهم ومنحهم الأموال دون رقابة، ما يجبرهم بحكم صغر سنهم إلى فعل سلوكات خاطئة ومنحرفة كثيرا ما تقودهم إلى ارتكاب الجرائم (مانع، 1996، الصفحات 34-56).

كل تلك العوامل تجر الأفراد إلى ارتكاب الجرائم إن لم يتمكنوا من تحقيق تكيف مستمر معها.

2. الأداء المنقوص لمؤسسات التنشئة الاجتماعية وانعكاساته على الفعل الإجرامي:

فعندما تحيد مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن رسالتها وتخفق في أداء دورها الأساسي المتمثل في تكوين جيل سوي يتحلى بصفات وقيم وأخلاق مجتمعه وديانته، ملتزم بالسير ضمن الأعراف والأطر والمبادئ العامة المعبرة عن هوية مجتمعه، فسيكون لذلك انعكاسات وعواقب وخيمة على الانحراف الخلقي وانتشار الأفعال الإجرامية في المجتمع، علّ أبرز تلك المؤسسات ما يلي:

أ. الأسرة:

باعتبارها أول مؤسسة للتنشئة الاجتماعية داخل المجتمع، وهو ما يحملها أكبر المسؤوليات وراء الانحلال الأخلاقي لأبنائها، حيث ينجم عن عدم قدرة الآباء غرس المبادئ الأساسية وتدريبهم على آليات وطرق التكيف المتواصل مع البيئة المحيطة بشتى خصائصها سيكون ذلك سببا مباشرا في خلق أمراض نفسية كالشعور بالدونية مثلا، إلى جانب ذلك نجد أن وضعية الأسرة وعلاقة الأفراد

داخلها تتعكس بشكل قوي على سلوك الأبناء فقد أثبتت دراسة بريطانية وجود علاقة مباشرة بين جرائم الأحداث والانفصال العائلي (مانع، 1996، صفحة 174)، أضيف إلى ذلك ضعف المتابعة والإشراف على الأبناء والذي يعد وسيلة ضبط اجتماعي في توجيه سلوك الأبناء وتصرفاتهم وفقا لما هو متعارف عليه عرفا وقانونا.

إن العوامل السالفة الذكر تمثل عوامل لا يستهان بها في تشكل السلوك المنحرف في شتى صوره ومعانيه، كتناول المشروبات الكحولية والمسكرات وما يتبعه من انتكاسات سلوكية كالتسرب المدرسي والعنف بشتى أشكاله فارتكاب الفعل الإجرامي.

ب. المؤسسات الدينية في المجتمع:

تلعب المؤسسات الدينية على غرار المساجد دورا هاما في التنشئة السوية للأجيال لما لها من خصائص فريدة كثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تغرسها في أفراد المجتمع كتلقي التعاليم الدينية السمحة ومحاربة أشكال العنف والتطرف بشتى أشكاله من خلال غرس القيم الدينية السليمة والمثل السامية في المجتمع، إلى جانب الحرص على نوعية العلاقات السائدة فيما بين أفراد المجتمع عن طريق الدعوة إلى المساواة الاجتماعية ورفض أشكال التمييز والعنصرية والتطبيق، وإرساء دعائم المحبة والإخاء وحسن المعاملة والتعايش مع الآخر، ناهيك عن تزويد الأفراد بالأطر الخلقية النابعة من التعاليم الدينية السمحاء وكذا الحرص على توحيد السلوك الاجتماعي، فكما سبق وأن ذكرنا آنفا أنه من بين العوامل المشجعة على الانحراف والجريمة عدم وضوح المعيار.

ج. وسائل الإعلام:

على اختلاف أنواعها كوسائل التواصل الاجتماعي كذلك؛ إذ أصبحت من بين أكثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية فعالية ونجاعة وخطورة في ذات الوقت لما لها من تأثير قوي على العقول وتغيير الذهنيات وأنماط التفكير؛ إذ تلعب دورا قويا على مستوى إحداث التغيير الثقافي وتكوين شخصية الأفراد وتطبيعهم على سلوكيات وأفعال اجتماعية معينة من خلال عديد الوسائل كنشر المعلومات المتنوعة في كافة المجالات ولمختلف الأعمار، استخدام الأفلام والوسائل الإخبارية (أبو جادو، 1998، صفحة 234)، وغيرها من الوسائل التي تنعكس سلبا إذا استخدمت بشكل غير سوي.

ثالثا: الاتجاهات النظرية الحديثة المفسرة للفعل الإجرامي.

اختلفت نظرة الباحثين والعلماء والمنظرين حول مرد السلوك الإجرامي وتفسير العوامل المحفزة العلى ارتكابه، فظهرت العديد من المدارس التي قدمت اجتهاداتها في تفسير هذا الفعل، سنتطرق بإيجاز لأهم مضامينها:

1- المدرسة البيولوجية:

للطبيب والباحث الإيطالي: "سيزار لمبروز"، أين لاحظ وثلة من الباحثين في هذه المدرسة وجود علاقة بين الإجرام وسمات خاصة تبرز في هيئة المجرم وملامحه وطبعه كالرأس الضخم، والملامح الفيرسوية، والطبيعة العدوانية، وقد خلصت هذه النظرية إلى أن التكوين البيولوجي للفرد بمثابة المحدد الرئيسي للسلوك، ومن بين العوا مل المحفزة على الجريمة ح سبب "ديلابورت Delaporte" الإيطالي في القرن 17م، و "لافيتيه Lavater" الفرنسي في القرن 18م هو تأثير بعض الأمراض الفيزيولوجية على ذلك.

2- الاتجاه النفسي:

هذه النظرية التي فسرت السلوك المنحرف وأرجعته إلى أسباب خاصة بالتكوين النفسي للفرد، على رأس هذه النظريات نظرية التحليل النفسي التي أرجعت هذا السلوك إلى الصراع القائم بين ((الأنا والذات والذات العليا))

3- الاتجاه الإيكولوجي: والتي تعد دراسة "فريدريك تراشر F.Thrasher" من أهم الدراسات الأمريكية المعاصرة حول هذا الموضوع والتي تشير في معظمها إلى أثر البيئة الإيكولوجية أو الوسط البيئي للأفراد في تشكل الجريمة بما يميزها من سمات اقتصادية وسكانية واجتماعية خاصة (غباري، 2005، الصفحات 85-114).

4- الاتجاه الاقتصادي: تمس هذه الدراسات الظواهر ذات الصلة بالنواحي الاقتصادية المادية وتأثيرها في وقوع الجريمة.

5- الاتجاه الاجتماعي:

هذه النظرية التي فسرت السلوك الإجرامي في إطار العلاقة الجدلية بين الثقافة والشخصية كسببين أساسيين في تكوين أو تطوير السلوك الإجرامي. (غباري، 2005، الصفحات 85-114)

6. الاتجاه الجغرافي:

ربطت هذه النظرية السلوك الإجرامي بالعوامل المناخية ووقع تغيراتها من برودة وحرارة على جسم الإنسان، وبالتالي تأثير المناخ على التغير الهرموني للإنسان، والتي تلعب دورا كبيرا في تحديد أنواع معينة من الجرائم، كالاغتداءات الجنسية والسرققة مثلا (نشأت إبراهيم، 2009، الصفحات 168-170)

7. النظرية التكاملية: بحثت هذه المدرسة في كل العوامل البيولوجية والنفسية والعضوية والاجتماعية التي تعتقد بأنها على صلة عالية من التأثير في حدوث الفعل المنحرف وذلك من خلال استفادتهم من شتى البحوث التي أجريت سلفا (حسن الساعاتي، صفحة 121)

8. نظرية التفكك الاجتماعي: توصل كل من "شو، ومكاي C.shaw, H.Mackay" عام 1931م إلى أن أعلى معدلات جنوح الأحداث تتواجد بالمناطق المتميزة بالتغير السريع للسكان، والسكنات الغير لائقة، والفقر والأمراض وجرائم الكبار والأمراض العقلية، إلى جانب نقص وسائل المحافظة على التنظيم الاجتماعي في هذه المناطق، وأن أعلى معدلات السلوك الإجرامي تتواجد بالمناطق المجاورة لقلب المدينة ((منطقة التحول Zone of transition))، وقد توصلت الدراسة إلى أن مظاهر التفكك الأسري وضياع رقابة الآباء على الأبناء تعد من بين أهم عوامل جنوح الأحداث، والذي يؤول تفسيره بانحياز الضبط الاجتماعي على مستوى المجموعات التقليدية كالعائلة والجيران.

من جهة أخرى أكد "تريشرز" في دراسة معنونة ب: "العصابة سنة 1927م" على أن مصدر تكوين العصابة هم أولاد المهاجرين الذين أفلتوا من الرقابة الأبوية وأصبحوا أمريكيين إصطناعيا، وفي هذا الصدد ذهب "شو" إلى تأثير الصراع الثقافي على ارتكاب الفعل الإجرامي إلى جانب عوامل أخرى كال فقر وانتشار الأكواخ في المناطق الحضرية، هذه الأخيرة التي لها صلة كبيرة بالانحراف والجريمة لما تشكله من عوائق على مستوى اندماج الأفراد في المجتمع، في حين ذهب "مايس 1954م Mays" إلى ما يسمى بعادة الجنوح، حيث يصبح السلوك

الإجرامي متوارثا داخل البيئات الاجتماعية التي تكثر فيها الأعمال الإجرامية (مانع، 1996، صفحة 40).

رابعا: البيانات الإحصائية لبعض القضايا الجنائية في المجتمع الجزائري

الجدول رقم 01: الحصيلة السنوية الخاصة بنشاطات المصالح العملياتية للشرطة القضائية لسنة 2022م

نوع الجريمة	المسترجعات
سرقة المركبات	944 مركبة
الجريمة المنظمة	قدرت قيمة المحجوزات من عقارات ومركبات ومنقولات ومبالغ مالية ب: 130 مليار سنتيم 09 ملايين أورو
قضايا المخدرات	القنب الهندي: 5035 كلغ و38 غ الكوكايين: 25 كلغ و65 غ الهيروين: 8 كلغ و197 غ الأقراص المهلوسة: 7207760 قرصا

من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المستقاة من: (algeriepolice, 2023)

توضح البيانات الواردة في الجدول إلى وجود حالات ملفقة من الجرائم المرتبطة بالسرقة بمختلف أنواعها، إلى جانب الأرقام المخيفة لطامة المخدرات.

جدول رقم 02: الحصيلة السنوية في مجال الشرطة القضائية لسنة 2022م

النوع	العدد
عدد القضايا المسجلة	350,422 قضية
عدد القضايا المعالجة	252,083 قضية
عدد الأشخاص المتورطين	318,804 شخص
عدد الضحايا	210,002 ضحية

من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المستقاة من الشرطة الجزائرية (algeriepolice, 2023)

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود عدد كبير من القضايا الإجرامية المسجلة وكذا المعالجة، والتي خلفت عددا كبيرا من الضحايا أو المتضررين.

كما تمكن الأمن الوطني في ذات السياق من تسجيل 2299 قضية اعتداء وحمل للأسلحة البيضاء، وتوقيف 2314 شخص خلال ديسمبر 2022م.

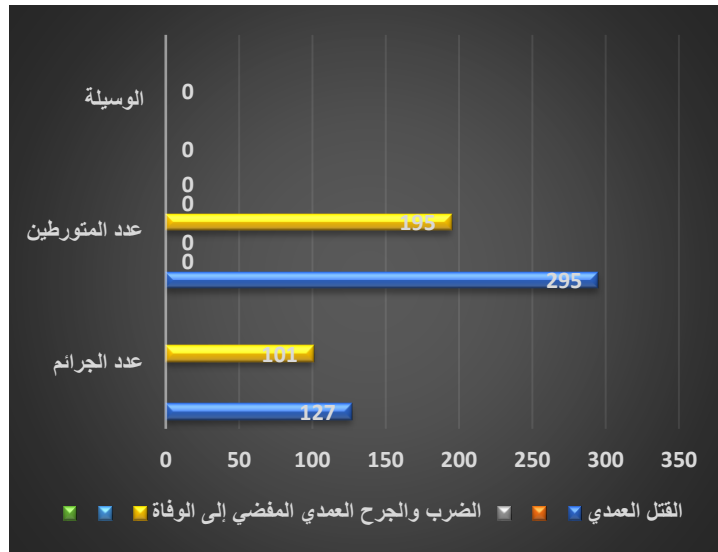
وفي إطار مكافحة عصابات الأحياء والتصدي لظاهرة حمل الأسلحة البيضاء والتعدي بها على الغير، فقد تمكنت الشرطة القضائية للأمن الوطني خلال الثلاثي الثاني من سنة 2022م من معالجة 7723 قضية عبر كافة التراب الوطني، أسفرت عن توقيف 8117 مشتبه فيه تم تقديمهم أمام الجهات القضائية المختصة (algeriepolice, 2023)

جدول رقم 03: جدول نوع وعدد القضايا الجنائية ووسائل وأسباب ارتكابها

نوع القضايا الجنائية	عدد الجرائم	عدد المتورطين	الوسيلة	السبب
القتل العمدى	127	295 127 فاعل رئيسي 168 شريك	225 جريمة مرتكبة بالأسلحة البيضاء	المشاجرات والاستفزازات، السرقات، الخلافات العائلية.
الضرب والجرح العمدى المفضي إلى الوفاة	101	195 101 فاعل رئيسي 94 شريك	04 أربع جرائم مرتكبة بواسطة أسلحة نارية تقليدية.	القضايا الأسرية، جرائم الكحول والمخدرات، الخلافات المالية.

من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المستقاة من (المديرية العامة للأمن الوطني، 2017)

شكل رقم (01): يوضح عدد الجرائم وعدد المتورطين فيها سنة 2016م



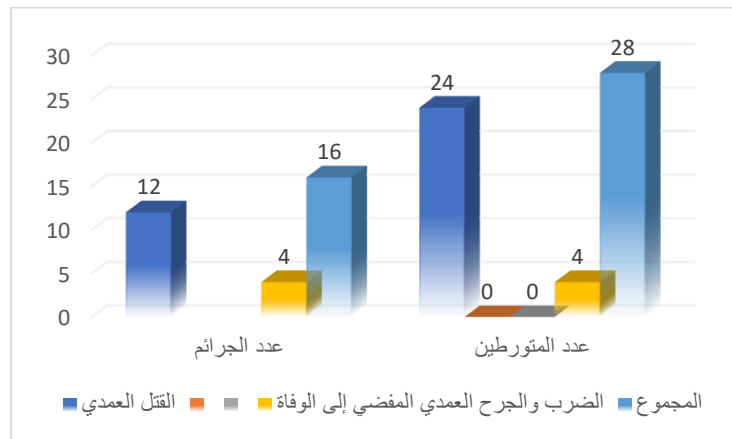
المصدر: اعداد الباحثين عن برنامج الاكسل نسخة 2013

جدول رقم 04: جدول نوع وعدد القضايا الجنائية ووسائل وأسباب ارتكابها
وعدد المتورطين بها سنة 2017م

نوع القضية الجنائية	عدد الجرائم	الوسيلة (نوع السلاح)	السبب	عدد المتورطين
القتل العمدى	12	أسلحة ببيضاء	شجارات واستفزازات، السرقات	24 12 فاعل رئيسي 12 شريكا
الضرب والجرح العمدى المفضي إلى الوفاة	04	أسلحة ببيضاء	الإفراط في شرب الكحول والمخدرات، الخيانة الزوجية، الخلافات العائلية	04
المجموع	16			28

من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المستقاة من: (الأمن الوطني، 2018)

شكل رقم (02): نوع وعدد القضايا الجنائية وعدد المتورطين بها سنة 2017

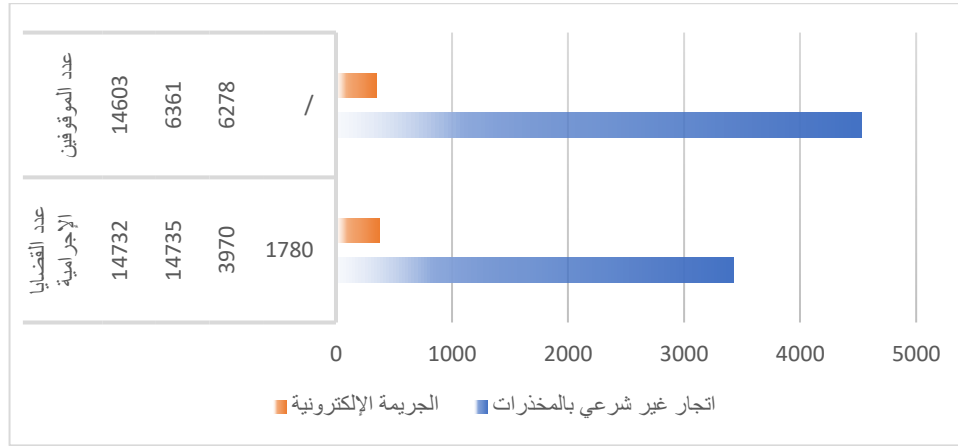


جدول رقم 05: أنواع القضايا الإجرامية وعددها وعدد الموقوفين موسم
اصطيف 2017م

عدد الموقوفين	عدد القضايا الإجرامية	نوع القضية الإجرامية
14603	14732	قضايا المساس بالأشخاص
6361	14735	قضايا المساس بالممتلكات
6278	3970	المساس بالشيء العام عبر الوطن
/	1780	مخالفات اقتصادية ومالية
4525	3425	اتجار غير شرعي بالمخدرات
346	372	الجريمة الإلكترونية

من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المستقاة من: (الوطني، 2017)

شكل رقم (03): يوضح عدد القضايا الإجرامية وعدد الموقوفين فيها سنة 2017



من خلال ما جاء في الجداول السابقة من نسب حول حجم القضايا الإجرامية بأنواعها المختلفة فإننا نلاحظ شدة خطورة الوضع سيما ما تعلق بجرائم القتل والتي ترجع معظم أسباب ارتكابها إلى لأسباب انفعالية لا غير، وهو ما يؤثر إلى وجود عدة احتمالات تقف وراء ذلك إما تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية التي تتحكم وتؤثر سلبا على الحالة الانفعالية والمزاجية للأفراد، وإما للضغوطات المحيطة كالفقر والبطالة مثلا ...، وغيرها من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى العموم فقد تمثلت جل الأسباب المرتبطة بارتكاب الجرائم في: الاستفزازات والخلافات العائلية والقضايا الأسرية، والخلافات المالية وتعاطي المخدرات ودوافع الانتقام، والاضطرابات العقلية والخيانة الزوجية.

غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو التماس انخفاض مستوى الوعي والوازع الديني والأخلاقي والذي كان سببا في ارتكاب الجرائم بشتى أنواعها.

خامسا: العوامل البيئية المحفزة للسلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري.

انطلاقا من التحليلات النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي، واستنادا إلى البيانات الإحصائية المستقاة من الجداول السابقة وما تضمنته من معطيات حول الجريمة وأسبابها، وفي ظل ما عاشه المجتمع الجزائري من أحداث مؤلمة، فقد توصلنا إلى استنتاجات توضح أهم العوامل المحيطة المساعدة في بلورت السلوك الإجرامي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- انعكاسات العشرية السوداء:

إذ تسببت في فرار العديد من الأهالي من بيوتهم ومناطقهم الريفية والتوجه إلى المدن والسكن في البيوت القصديرية، هذه الجماعات التي لم تستطع التأقلم مع نمط الحياة السائد في المناطق الحضرية بأسلوبها المغير ومفاهيمها المختلفة ...، سيما وأن غالبية هؤلاء النازحين من الفئات الفقيرة الهشة، ما حال بها دون القدرة على تحقيق التأقلم والتكيف وخلق أجواء الحماية لها ولأبنائها، ما انعكس بشكل مباشر على مستويات الجريمة والسلوكيات المنحرفة، وهو ما أكدته القانون الصادر في 10 فيفري 1972م الذي أكد على أن: "الفقر والهجرة الريفية يشكلان مشكلًا في المناطق الحضرية، والمتمثل في عدم تكيف الأطفال والمراهقين والذين هم في خطر اجتماعي مع المحيط الذي يعيشون فيه." (مانع، 1996، صفحة 175)

2- مشاكل التنمية والفساد:

هذه الظاهرة القاسية الوقع والانعكاسات على البيئة الاجتماعية لما تخلفه من معاناة لدى أفراد المجتمع، فقد أدى ارتفاع نسب العاطلين عن العمل بالجزائر بالأخص بعد تراجع أسعار النفط ودخول مرحلة التقشف التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في الجزائر من نسبة 8,4% سنة 2011م إلى 11,7% في سبتمبر 2018م (BERRA, 2019, p. 03) بحسب تقارير المكتب الدولي للعمل، كما أشار ذات التقرير إلى تراجع في حجم المشتغلين قدر بـ: 47000 شخص في سبتمبر 2018م مقارنة بشهر أفريل من ذات السنة، هذه المؤشرات الباعثة على تنامي مستويات الفقر والحرمان وتدني مستوى القدرة المعيشية للمواطن ما آل إلى ارتفاع حالات الهجرة حيث قدر معدل الهجرة الصافي في الفترة ما بين 2010م إلى 2015م بـ: 0,3 (لكل ألف شخص) (الدولي، 2015، صفحة 214) أضف إلى ذلك تفشي مظاهر الفساد المالي والإداري من رشوة وبيروقراطية وما إلى ذلك... الأمر الذي زاد من حجم المعاناة اليومية للمواطنين وصعب من ظروف معيشتهم، وهو ما أشارت إليه تقارير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2016م التي أسفرت على أن أهم التحديات التي تواجه الجزائر تتجلى في:



- تحدي الوضع الاقتصادي "الفقر، البطالة، وارتفاع الأسعار" الذي يمثل ما نسبته 76,9% من مجموع التحديات التنموية للجزائر
- الفساد المالي والإداري الذي يشكل ما نسبته: 14,9% من مجموع التحديات.
- تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي ب: 3,3%
- و 2,2% بالنسبة لباقي التحديات الأخرى.

الأمر الذي يعبر عن حجم الصعوبات الناجمة عن كل من التحديين الأوليين ووطئتهما على الحياة الاجتماعية للمواطنين.

3. مظاهر التفكك الأسري والاجتماعي:

والتي باتت أرقامها تنخر مجتمعنا لما تشهده المحاكم من أعداد مؤرقة من حالات الطلاق التي بلغت نسبتها ال: 16,23% سنة 2015م (BERRA, 2019, p. 06) ، وهو ما يعكس عدة دلالات ويطرح عدة استفهامات علّ أبرزها نقص الوعي الاجتماعي الذي يلعب دورا هاما في استقرار واستمرار العلاقات داخل المجتمع، فعلى الرغم من كون التفكك الاجتماعي ظاهرة مصاحبة للتغير الاجتماعي وانتقاله إلى أنماط التجديد والحدثة، إلا أن الواقع العالمي يدل على أن المجتمعات الغربية سيما الآسيوية منها والتي هي على درجة عالية من التقدم والتطور استطاعت الصمود في وجه مظاهر التفكك الاجتماعي، واستطاعت الحفاظ على استقرار مجتمعاتها من خلال النهوض بالفكر والوعي الاجتماعي.

4. تراجع مستوى أداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

على رأسها الأسرة والمدرسة، متيحين المجال في ذلك للمؤسسات الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص، حيث بلغت على سبيل المثال نسبة مشتركي اتصالات الهواتف النقالة في الجزائر سنة 2015م عتبة ال: 43,227644% (لإلاح صائيات، 2013-2015، صفحة 58)، هذه

المؤسسات التي لا يختلف اثنان حول قيمتها وأهميتها في النهوض بالفكر ومجارات مختلف الأحداث المحيطة، إلا أن آثارها السلبية لا تقل أهمية عن مزاياها، بل وأن مخاطرها على الأسر والمجتمع بأسره أضحت معروفة لدى العام والخاص، فهي تؤثر بشكل أو بآخر على الحياة الأسرية من تباعد وتفكك وضعف الروابط والتكافل والتعاون، إذ تتدخل في تغيير الرسالة السرية والحياد بها إلى منعرجات

مغايرة نتيجة لما يتلقاه الأفراد يوميا وبشكل مستمر من أفكار وسائل أخلاقية وقيمية مغايرة عن تلك المسكولة لهوية مجتمعنا والتي تلقى ترحيبا واستجابة واسعة وصلت إلى حد "الإدمان الإلكتروني".

سادسا: وسائل الضبط الأمني في مجابهة السلوك الإجرامي.

يمثل الأمن عنصرا أساسيا في حماية المجتمع من الاختلالات المهددة لاستقراره واستمراره وتقدمه، لذي نجد أن مفهومه في الفكر الإداري المعاصر لم يتوقف عند حد حماية الفرد وممتلكاته الشخصية وتأمينها فحسب، بل يتعدى مفهوم الأمن إلى حماية الأفراد من مختلف أشكال الجهل والجوع والأوبئة والإحباط والمخدرات...، ما يستدعي وجود مؤسسات بعينها للقيام بهذا الدور على رأسها جهاز الشرطة الذي لا يمكن إنكار إسهامه في تحقيق ونشر الأمن لما يوكل إليه من مهام قومية ووطنية كدعم استقرار المواطنين وحمايتهم، وحفظ التوازن الاجتماعي والرقابة على إشباع الاحتياجات الجماهيرية الأساسية 39، فكما جاء في فكر "أفلاطون" عن المدينة الفاضلة أن الأمن والعدالة الاجتماعية تعد من الوظائف الأساسية لقيام هذه المدينة.

فمن بين الأدوار الإصلاحية الأساسية لجهاز الشرطة نميز ما يلي:

➤ تدعيم وإعلام رجال الدين بمختلف الظواهر السيئة في المجتمع كالانحراف الأخلاقي والرزيلة والمخدرات وغيرها من المظاهر السلبية المهددة للمجتمع.

➤ توعية النشء بالسلوك السوي لتجنب الوقوع في الانحراف.

➤ مراجعة ما يكتب وينشر ومراقبة المؤلفات الثقافية من باب الرقابة على المؤلفات.

➤ الإسهام في صياغة البرامج التعليمية والتربوية بمختلف مراحل التعليم عن طريق تزويد القائمين على المناهج التربوية بالدراسات والأبحاث الخاصة بالدوافع المؤدية للجنوح والانحراف. تدعيم الاتصال بالمسؤولين عن وسائل الإعلام والبرامج من خلال تنظيم برامج خاصة بمعالجة المخالفات وأوجه الخطأ والإهمال وكل ما يتعارض مع النظام العام.

➤ العمل الجاد من قبل الدولة على حل المشكلات المهيئة في أصلها لحدوث الفعل الإجرامي من بطالة، وفقير، وتدني للمستوى المعيشي والفكري... الخ. (عدلي، صفحة 158)

وفي هذا السياق تظهر مساعي جهاز الأمن الوطني ودوره في تحقيق الأمن بالمجتمع من خلال عديد الإسهامات كالعمل على مكافحة الجريمة الرقمية والمالية من خلال تعزيز تبادل الخبرات بين الأمن الوطني والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الأفريبول"، وتقديم الجهود بصفة متواصلة لحماية المجتمع من تجار الموت عن طريق إنشاء المصلحة الجهوية لمكافحة الإتجار الغير شرعي بالمخدرات، وكذا الاستعانة بالتقنيات المتطورة كتقنية Afis أو تقنية النظام الآلي للتعرف على البصمات وراء معالجة القضايا الإجرامية (المديرية العامة للأمن الوطني، 2017).

إلى جانب تقديم الدروس النظرية بمؤسسات التربية والتعليم، وكذا الدروس التطبيقية بحظائر التربية المرورية، والقيام بحملات النشاط التوعوي والتحسيس لمستعملي الطرقات.

خاتمة:

بينت القراءة السوسيولوجية لظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري وجود أربع أنواع رئيسية لها تمثلت في " الجرائم الإقتصادية ، الجرائم الاجتماعية ، والجرائم النفسية والعضوية ، وذلك تبعا لأسباب ارتكابها ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للبحث؛ غير أن الأمر قد تعدى تلك العوامل إلى عوامل أخرى نفسية وعضوية كذلك.

إن انتشار هذه المعضلة بشتى أشكالها وأنواعها أضحى يدق ناقوس الخطر في التعامل معها؛ إذ مست مختلف شرائح المجتمع بل وأبعد من ذلك فقد أضحت تشكل عائقا على استقرار وتوازن المجتمع وتنميته، وهو ما يستلزم إتخاذ خطوات هامة وجادة لكبح الظاهرة والحفاظ على سلامة وقوة المجتمع وحمايته.

بناء على ما تم تحليله ومناقشته آنفا في هذه الورقة البحثية يمكن الخروج بجملة من التوصيات في سبيل مجابهة ظاهرة الجريمة ، تتمثل في:

- العمل على بعث الوازع الديني في المجتمع وتدعيم النسق القيمي والأخلاقي والحفاظ على مقومات الهوية المجتمعية من كافة الأخطار المحيطة من خلال تفعيل دور المساجد والمؤسسات الدينية في سبيل غرس قيم التسامح والتعايش والمحبة وحسن المعاملة وغيرها من القيم السوية، إلى جانب العمل على تكوين لغة مشتركة في المجتمع أساسها الاستناد إلى تعاليم ديننا الحنيف.
- العمل الجاد على النهوض بالمستوى الفكري لدى أفراد المجتمع والارتقاء بمستوى الوعي لديهم عن طريق تقديم تسهيلات فيما يتعلق بالخدمات المرتبطة بتطوير الذات.
- العمل على الحد من مشكلة البطالة وإيجاد حلول لمختلف مشاكل التنمية سيما المرتبطة بتحسين المستوى المعيشي للمواطن وجودة الحياة بغية الحد من الفوارق الطبقية في المجتمع.

- العمل على الحد من الفساد بشتى أشكاله والسير قدما في نشر العدل والمساواة داخل المجتمع لتفادي الحقد الاجتماعي.
 - الاهتمام بتحسين ودعم دور الأسرة في متابعة أبنائها والتوعية بأهمية احتوائهم اجتماعيا ونفسيا وتزويدهم بؤسس الحياة الاجتماعية السليمة في تكوين علاقاتهم، وتحقيق التواصل الجيد والتكيف المناسب مع البيئة المحيطة بهم وتعويدهم على التعايش والتأقلم مع مختلف ظروف الحياة وصعابها...
 - تدعيم أبحاث ومجهودات العلوم المتخصصة وتفعيل أدوارها المشتركة في هذا المجال.
 - دعم وسائل الضبط الاجتماعي وتفعيل دورها الرقابي والقيمي في المجتمع منح أهمية للعلوم الخاصة بدراسة الانحراف والجريمة ك: "علم الفراغ"، الذي يختص بدراسة المؤسسات الترويحية التي تقع ضمن أطرها أنشطة الفراغ والترويح". (إحسان، 2005، صفحة 26)
- ولعل أهم القضايا البحثية التي يمكن طرحها لفتح آفاق جديدة حول هذا الموضوع نجد:
- ✓ انعكاسات العولمة على السلوك الإجرامي.
 - ✓ دور التنشأة الدينية في كبح ظاهرة الجريمة.
 - ✓ دور مؤسسات الصحة النفسية في إعادة تأهيل السلوك المنحرف والحد من الجريمة.

قائمة المراجع:

- . (11 06, 2017). الشرطة الجزائرية. تم الاسترداد من الحويلة algeriepolice السنوية لمصالح الشرطة القضائية والعلمية عبر إقليم الإختصاص للتراب الوطني: <http://www.algeriepolice.dz>
- المديرية. (06 02, 2023). الشرطة الجزائرية. Récupéré sur algeriepolice. <http://www.algeriepolice.dz>: العامة للأمن الوطني، صفحة الإجرام

- BERRA, M. K. (2019, janvier 19). *ons@ons.dz* . (Direction des Publications et la Diffusion - 8 & 10, Rue des Moussebiline - Alger 16000) Récupéré sur *stat@ons.dz* : <http://www.ons.dz>
- إبراهيم أبو الحسن عبد الموجود. (2007). *ديناميات الانحراف والجريمة*. الإسكندرية: أبو الخير للطباعة والتجليد، المكتب الجامعي الحديث.
- إحسان محمد الحسن. (2008). *علم اجتماع الجريمة*. دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، ط1.
- أكرم نشأت إبراهيم. (2009). *علم الاجتماع الجنائي*. دار الثقافة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1.
- الأمن الوطني. (2017). *حصيلة نشاطات الأمن الوطني خلال موسم الإصطياف*. الجزائر: المديرية العامة للأمن الوطني.
- البنك الدولي. (2015). *برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2014م، جدول 13 "التكامل الدولي": 206 - 209، مؤشرات التنمية في العالم . البنك الدولي*.
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2013-2015). *الجزائر بالأرقام*. سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- المديرية العامة للأمن الوطني. (2018). *نشاطات الشرطة الجزائرية*. الجزائر: خلية الإتصال والصحافة.
- المديرية العامة للأمن الوطني. (2017). *الشرطة*. مجلة الشرطة الجزائرية، العدد 137.
- سامية حسن الساعاتي. (بلا تاريخ). *علم الاجتماع الجنائي*. دار الفكر العربي.
- صالح محمد أبو جادو. (1998). *سيكولوجية التنشئة الاجتماعية*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1.
- عبد الرحمان ابن خلدون. (1978). *مقدمة ابن خلدون*. بيروت: دار القلم، ط
- عصمت عدلي. (بلا تاريخ). *علم الاجتماع الأمني، الأمن والمجتمع*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- علي مانع. (1996). *جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة*. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد إحسان إحسان. (2005). *علم اجتماع الفراغ*. دار وائل للنشر، ط1.
- محمد سلامة محمد غباري. (2005). *في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف*. دار المعرفة الجامعية.
- محمد عاطف غيث. (بلا تاريخ). *المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.